تابعة لـ «أعيان للإجارة» تبيع عقاراً بالعارضية بـ 4 ملايين دينار

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار عن قيام توازن القابضة، التابعة والمملوكة للشركة بنسبة 100%، بإبرام عقود بيع عقار ابتدائي لعدد 4 قسائم في منطقة العارضية الحرفية بقيمة 4.08 مليون دينار.

وقالت «أعيان» في بيان للبورصة ، أمس الاثنين، إن الأثر المالي للصفقة يتمثل في تحقيق أرباح بقيمة 213 ألف دينار من إجمالي القيمة عند إتمام عمليات البيع النهائي.

وأوضحت الشركة أن الأثر المالي على البيانات المالية للشركة سيتم تحديده عقب إتمام إجراءات البيع النهائي وتحقق الأثر المادي الفعلي، حيث سيتم الإفصاح عن ذلك في حينه.

كانت «أعيان» تحولت للربحية في نهاية العام الماضي بأرباح بلغت 3.02 مليون دينار، مقارنة بخسائر قيمتها 850 ألف دينار في العام 2017.

على صعيد مؤشرات القيم النقدية وكميات الأسهم

اقتصاديون: منوال الأداء في البورصة سيشهد تصاعداً تدريجياً

◆ الشخص: قطاع البنوك الأكثر ملاءمة لنوعية الاستثمار المتوسط أو طويل الأجل

توقع اقتصاديون كويتيون أن تشهد أسهم الشركات التي أعلنت توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة بعد عقد جمعياتها العمومية خلال الشهر الجاري عن السنة المالية المنتهية في 2018 زخما في تداولات بورصة الكويت.

وأكد الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الاثنين أن منوال الأداء في بورصة الكويت سيشهد من الاسبوع الحالي تصاعدا تدريجيا على صعيد مؤشرات القيم النقدية وكميات الأسهم وأعداد الصفقات المبرمة خاصة على أسهم الشركات المدرجة في السوق الأول أكثر من نظيره الرئيسي.

وأوضح المدير العام في شركة (عذراء العقارية) ميثم الشخص إن التداولات في البورصة تمر بمواسم منها موسم البيانات المالية الإيجابية إذ ان نتائج أعمال الشركة تكون على أبواب مأمول منها الاستثمار عبر الحصول على التوزيعات الخاصة بأرباح الشركات بعد اعتمادها من الجمعيات العمومية.

وأضاف الشخص أن الفترة ما بين الإعلان عن تلك الارباح والتوزيعات وانعقاد الجمعيات يكون التباين في أداء تلك الاسهم مختلفا على حسب العوامل المحيطة كتطوير وتغيير آليات التداول في السوق مثل مرحلة التقسيم التي تمت في أبريل 2018 وإعادة النطاق السعري للتغير في الصفقات إضافة الى عوامل محلية وخارجية.

وبين أن قطاع البنوك الأكثر ملاءمة لنوعية الاستثمار المتوسط أو طويل الأجل ويكون النشاط على هذا القطاع قويا خلال تعاملات الشهر الجاري وسيمتد إلى شهر أبريل المقبل.

من جهته قال رئيس (مجموعة النمش العالمية) علي النمش إن أسعار أسهم البنوك تشهد دائما ارتفاعات خلال فترة توزيعات الأرباح التي تتراوح بين 6 و7 في المئة ومن ثم تعود هذه الأسهم إلى مستوى ما قبل التوزيعات.

وتوقع أن يكون تركيز مجريات حركة التداولات خلال مارس الجاري بنحو 70 الى 80 في المئة على قطاع البنوك مبينا أن المخصصات التي أخذتها البنوك خلال الأعوام الماضية ساعدتها على النمو وتحسين محفظتها الائتمانية.

من جهته قال رئيس جمعية (المتداولين) محمد الطراح ان الكثير من المتعاملين لاسيما الصغار منهم يرون في تداولات شهر مارس فرصة مهمة للدخول على الأسهم التي أعلنت «التوزيعات السخية» سواء كانت نقدية أو منحة ما يشكل مجالا خصبا للدخول على أوامر الشراء على تلك الشريحة من أسهم الشركات.

المؤشرات تتباين عند الإغلاق وسط تصاعد وتيرة التداولات

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الاثنين على تباين، حيث صعد المؤشران العام والأول بنسبة 0.21% و0.44%، فيما تراجع «الرئيسي» بواقع 0.33%.

وسجلت مؤشرات 4 قطاعات ارتفاعاً يتصدرها البنوك بنحو 0.5%، فيما تراجعت مؤشرات 6 قطاعات أخرى بصدارة المواد الأساسية بنسبة 1.1%.

وجاء سهم «الخصوصية» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 5.07%، فيما تصدر سهم «التمدين الاستثمارية» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 13.5%.

وارتفعت سيولة البورصة 12.6% إلى 22.35 مليون دينار مقابل 19.85 مليون دينار بالأمس، كما زادت أحجام التداول بنحو 9.5% إلى 104.74 مليون سهم مقابل 95.65 مليون سهم بجلسة الأحد الماضي.

بالرغم من الارتفاع المتواضع خلال ديسمبر

«الوطني»: التضخم يبقى منخفضاً في الربع الرابع من 2018

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس الاثنين عن ارتفاع التضخم في الربع الرابع من 2018 ولكنه يبقى منخفضاً ، لقد بقي التضخم منخفضا في الربع الرابع من 2018، حيث ارتفع بشكل طفيف فقط من 0.3% في سبتمبر إلى 0.4% في نهاية الربع الرابع على أساس سنوي، بعد أن بلغ أدنى مستوى له في 15 سنة عند 0.1% فقط في نوفمبر الماضي (الرسم البياني 1). كما ارتفع أيضا معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني الغذاء والسكن، من 1.5 % في نهاية الربع الثالث إلى 1.7% في ديسمبر. ويعزى سبب ارتفاع التضخم في الربع الرابع إلى ارتفاع أسعار المواصلات والتعليم بشكل رئيسي، وأيضا إلى تراجع وتيرة الانكماش في خدمات الإسكان والملابس.

وتراجع متوسط معدل التضخم من 1.5% في 2017 إلى 0.6% فقط إجمالا في 2018، وهو أدنى معدل له منذ 2002، والذي يرجع غالبا إلى ضعف الضغوطات السعرية في قطاعي الغذاء والسكن. وتراجع أيضا التضخم الأساسي من 3.3% في 2017 إلى 1.9%، وذلك لانتهاء أثر التخفيضات السابقة في دعم الوقود وعدم دخولها في المقارنة السنوية هذا العام.

تباطأ انكماش أسعار خدمات الإسكان من 1.5%- في سبتمبر إلى 1.1%- في ديسمبر، وذلك بدعم من تباطؤ معدل انكماش الإيجارات على أساس سنوي بالرغم من أن أسعار الإيجارات قد بقيت أساسا على حالها في الأشهر التسعة الماضية (الرسم البياني 2). وتشير التقديرات المستقبلية إلى أنه من المرجح أن يرتفع تضخم خدمات الإسكان بشكل متواضع في مارس بسبب التأثير الناتج عن معدل التضخم في الفترة نفسها من السنة السابقة، وذلك عقب تراجع أسعار الإيجارات في مارس 2018. وذلك، بالإضافة إلى ما يشهده سوق الشقق السكنية من انتعاش ملحوظ في الوقت الحالي، وهو ما يشير إلى إمكانية أن تبدأ أسعار الإيجارات في الارتفاع في المدى القريب إلى المتوسط.

يتوقع أن يرتفع التضخم في 2019، ولكنه سيبقى ضمن الحدود التي يمكن التحكم فيها عند معدل 2.0%. ويرجع انخفاض معدل التضخم مؤخراً لمجموعة عوامل وهي انخفاض تكاليف السكن، والضغوطات السعرية الضعيفة لقطاع الأغذية، والقوة النسبية للدينار الكويتي (بسبب ربطه بسلة عملات يهيمن عليها الدولار الأميركي، والذي شهد ارتفاعا خلال السنة الماضية)، وأخيراً تواضع معدلات النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم بسبب تراجع مرتقب في معدل انكماش الأسعار بقطاع الإسكان، الذي استمر في الانتعاش، حيث ترتفع أسعار المنازل والشقق الآن مقارنة بالسنة الماضية. ولكن الضغوطات السعرية ستبقى منخفضة. وبما أن أسعار الغذاء العالمية لم تشهد ارتفاعاً بشكل يذكر في الأشهر الأخيرة، فإننا لا نتوقع تأثيرا تضخميا من هذه الناحية. ولهذا أبقينا على توقعات التضخم الأساسي دون تغيير عند 2.2%، نظراً لاستمرار قوة الدولار (وبالتالي الدينار الكويتي) وللنمو غير النفطي المتوسط. ولا نتوقع أيضا أي إجراءات لخفض ملحوظ في الدعم خلال السنة المالية القادمة، ومن غير المرجح أن يتم تنفيذ ضريبة القيمة المضافة قبل 2021 على أقل تقدير.

على مستوى قطاع الاستثمار الكويتي

«كامكو» و«جلوبل» تباشران أولى خطوات أكبر عملية دمج

أعلنت شركة كامكو للاستثمار «كامكو» وبيت الاستثمار العالمي «جلوبل»، أحدى كبريات الشركات الرائدة في قطاع إدارة الأصول وقطاع الخدمات الاستثمارية المصرفية، عن توقيعهما مذكرة تفاهم، كخطوة اولى لبدء مباحثات الاندماج، وبالتالي مباشرة الموافقات الرسمية في هذا الشأن مع كافة الجهات الرقابية ذات العلاقة. وبموجب شروط اتفاقية التفاهم، تكون كامكو هي الشركة الدامجة وجلوبل هي الشركة المندمجة، في إطار استكمال الخطوات السابقة التي اتخذتها الشركتين من أجل تكوين كياناً رائداً في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقدرات تشغيلية وقيمة مضافة أكبر لصالح العملاء والمساهمين والكوادر البشرية.

وبتوقيع مذكرة التفاهم ستباشر كل من شركتي «كامكو» و«جلوبل» مساعيهما لوضع حجر الأساس لأكبر عملية دمج من نوعها يشهدها القطاع الاستثماري الخاص في الكويت، بين شركتين تتمتعان بتاريخ ملئ بالإنجازات يناهز أكثر من 20 عام لكلا منهما، مما يمكن الكيان الجديد من أن يصبح مركزًا رائداً في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية اقليمياً.

ويصنف هذا الدمج على أنه الأكبر من نوعه في المشهد الاستثماري في الكويت وسوف يثمر عن تقديم مجموعة من أفضل المنتجات والخدمات المالية في فئته. كما سيعزز الكيان المشترك من المكانة الحالية كأكبر شركة إدارة أصول وخدمات استثمارية مصرفية في الكويت، بحجم أصول مدارة يتخطى مجموعها أكثر من 13 مليار دولار أمريكي تدار عبر الصناديق والمحافظ الاستثمارية وحسابات العملاء، فضلاً عن السجل الحافل في قطاع الاستثمارات المصرفية بإجمالي محفظة اعمال تبلغ قيمتها 21 مليار دولار أمريكي في قطاعات أسواق الأسهم، وأسواق الدين، والدمج والاستحواذ والعقار.

وبهذه المناسبة، قالت نائب رئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار، إنتصار السويدي، «نعتبر هذا القرار الاستراتيجي الخاص بشأن الدمج مع شركة جلوبل، خطوة هامة من شأنها تغيير خارطة قطاع إدارة الأصول و الاستثمارات المصرفية الاقليمي. ونضع نصب اعيننا أهدافا من أجل أن نصبح الخيار المفضل لأصحاب المصالح بما في ذلك العملاء، والممولين، والكوادر البشرية، والجهات الرقابية؛ وأقراننا من الشركات المختلفة، ومزودي الخدمات.»

من جهته قال رئيس مجلس إدارة شركة بيت الاستثمار العالمي جلوبل، فيصل منصور صرخوه، «نسعى عبر توقيع مذكرة التفاهم الى مباشرة العمل من أجل تأسيس كيان استثماري يصبو الى الريادة والمنافسة الإقليمية في قطاع إدارة الأصول والاستثمار بما يثمر عن خلق أحد أكبر شركات إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية ضمن القطاع الخاص على مستوى الكويت والمنطقة ويعود بالنفع على العملاء والمساهمين في كلتا الشركتين».

«المركزي» يقيم حلقة نقاشية حول المتغيرات المالية على المستوى العالمي

جانب من الحلقة النقاشية

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على الاستفادة من أصحاب الخبرة في مجالات العمل الاقتصادي والمالي والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الشأن بغية إحراز مزيد من التقدم للاقتصاد الوطني وتحقيق أهدافه في التنمية والاستدامة، نظم بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية قدمها الدكتور محمد الحاج الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي.

حضر الحلقة النقاشية عدد من موظفي بنك الكويت المركزي وتحدث الدكتور الحاج حول المستجدات الاقتصادية والمتغيرات المالية على المستوى العالمي والتحولات التي يفرضها التطور التقني على هذه الصناعات والخدمات المالية والتجارية، والدور المطلوب من القائمين عليها لتطويرها والاستفادة من الفرص الواعدة للنمو في هذا المجال.

«التجارة»: إصدار 96 تدبيراً إحترازياً على الشركات المخالفة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن إدارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب التابعة لها أصدرت 96 تدبيرا احترازيا على الشركات المخالفة الخاضعة لأحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 في فبراير الماضي.

وأضافت (التجارة) في بيان صحفي أمس الاثنين أن التدابير تضمنت إيقاف شركتين عقاريتين عن مزاولة النشاط العقاري وإحالة شخصين للنيابة العامة وتوجيه إنذارات كتابية ل10 شركات عقارية وثلاث شركات صرافة وخمس شركات مجوهرات وخمس شركات تأمين.

وأوضحت أن التدابير تضمنت أيضا أمرا بإلزام 29 شركة عقارات وسبع شركات صرافة و12 شركة مجوهرات باتباع اجراءات محددة لتتوافق مع القانون والابتعاد عن المخالفات.

وذكرت أن إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استكملت إجراءاتها قبل اتخاذ الادارات المختصة في الوزارة إجراءات الترخيص لنحو 47 طلب تأسيس خلال الشهر ذاته منها 31 شركة عقارية وشركة صرافة واحدة و14 شركة مجوهرات وشركة تأمين. ولفتت إلى أن (مكافحة غسل الأموال) قامت بتحديث بيانات 91 رخصة موزعة على 69 شركة عقارية وخمس شركات صرافة و14 شركة مجوهرات و4 شركات تأمين.

5 فائزين في سحب الدانة الأسبوعي من «الخليج»

أجرى بنك الخليج سحب الدانة الأسبوعي بتاريخ 3 مارس الجاري، أعلن من خلاله عن أسماء الفائزين الخمسة خلال الفترة من 24 إلى 28 فبراير 2019 بجوائز نقدية قيمة كل منها 1000 د.ك، أسبوعياً:

وفيما يلي أسماء الفائزين الخمسة لهذا الأسبوع: صالح نشمي حسن العجمي وأنور وليد كاظم عثمان وحامد إبراهيم النصرالله وحيدر حسين عبدالله كاكولي وفاطمة عبدالله غدنان الشمري.

هذا، ويجري بنك الخليج سحب الدانة ربع السنوي الأول على الجائزة البالغ قيمتها150،000 دينار كويتي في 27 مارس المقبل. أما سحب الدانة ربع السنوي الثاني سيقام في 26 يونيو 2019 على جائزة قيمتها 250،000 دينار كويتي، يليه السحب ربع السنوي الثالث في 25 سبتمبر 2019 على جائزة قيمتها 500،000 دينار كويتي. أما السحب الأخير فسوف يقام في 16 يناير 2020 وسيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2019 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار كويتي.

عمومية «زين» تناقش التوزيعات النقدية 20 مارس

تناقش العمومية العادية لشركة الاتصالات المتنقلة «زين»، يوم الأربعاء 20 مارس 2019، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 30% أرباحاً نقدية للعام الماضي، بواقع 30 فلساً للسهم الواحد.

وبحسب بيان الشركة للبورصة ، أمس الاثنين، تناقش العمومية تقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عن العام الماضي، ومناقشة الحسابات الختامية والميزانية السنوية عن ذلك العام والمصادقة عليها.

كما تناقش العمومية مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن العام الماضي، بمقدار 420 ألف دينار.

وتعقد العمومية اجتماعها في تمام الساعة 10 صباحاً بمقر الشركة الرئيسي الكائن في الشويخ، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني سيُعقد الاجتماع الثاني يوم الخميس 28 مارس 2019 في ذات المكان والزمان.

كانت أرباح «زين» ارتفعت 23% في العام الماضي، لتصل إلى 196.5 مليون دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 159.82 مليون دينار في عام 2017.

عمومية «صيرفة» تنتخب أعضاء مجلس إدارة للشركة

عقدت الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية اجتماع عموميتها غير العادية ، وانتخبت أعضاء مجلس إدارة للشركة عن الثلاث سنوات القادمة.

وقالت الشركة في بيان للبورصة ، أمس الاثنين، إن العمومية انعقدت بنسبة حضور تجاوزت 91.5% من أسهم رأسمال الشركة البالغة 46.2 مليون سهم.

وبحسب البيان، تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة التالي أسماؤهم: عبدالمجيد عبدالرزاق زلزلة، علي عبدالمجيد عبدالرزاق زلزلة، عبدالعزيز عبدالمجيد عبدالرزاق زلزلة، هاشم عبدالمجيد عبدالرزاق زلزلة، محمد يوسف زلزلة.

كما تم انتخاب كل من: سلوى يعقوب بو البنات (عضو احتياط أول)، وشركة الاستثمارات الصناعية (عضو احتياط ثان).

الجدير بالذكر أن «الاستثمارات الصناعية» تمتلك حصة بنسبة 10.83% في رأسمال «صيرفة»، فيما تمتلك شركة غرب الخليج العقارية الحصة الأكبر في رأسمال الشركة بواقع 66.5%، تليها حصة سلوى يعقوب جاسم بنحو 12.6%.